



إعداد

د. محمود عبد العزيز محمد
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
كلية الآداب - جامعة أسيوط

مقدمة البحث

إن القول بالحن في القراءات القرآنية قول عظيم ، حيث إن القراءات القرآنية معتبرة قرآنًا ، ولقد لحن بعض النحويين القراء في عدد من القراءات ، فلم يسلم من تلحينهم حتى القراء السبعة ؛ أمثال أبي عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، ولم تسلم من تلحينهم قراءة من القراءات حتى القراءات المتواترة الموافقة لرسم المصحف العثماني ، وقد دفعني ذلك إلى تتبع ما ورد من أقوال بالحن في كتب التفسير ، وإعراب القرآن ومعانيه ، وفي كتاب النحو فقمت برصدتها ، ثم قمت بدراسة دراسة تحليلية لمعرفة حقيقة هذا الأمر .

وقد رتبت هذه القراءات التي وصفت - أو وصف قراوها - بالحن بترتيب ورود الآيات في المصحف مورداً جل ما جاء حولها من آراء مؤيدة لها أو معارضة ، ثم أتبعت كل قراءة بتحليل لبيان علة القول بالحن وصحة ذلك من خطئه .

ثم أوردت في النهاية ما خلص إليه البحث من نتائج تكشف عن حقيقة ما ورد من أقوال عن لحن القراء ، أو اللحن في القراءات .

• قال تعالى : **(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)**^(١).

" قيل أصل لفظ الجلاة (الله) لاما بالسريانية فعرب بحذف الألف الثانية إدخال الألف واللام عليه وتفخيم لامه إذا لم ينكسر ما قبله سنة وقيل مطلقاً وحذف ألفه لـ حن تفسد به الصلاة ولا ينعقد به صريح اليمين " ^(٢) .

(١) الملة ١

(٢) تفسير أبي الصعود محمد بن محمد الصادي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت : ١١/١

التحليل :

لم يذكر هنا اللحن صراحة ؛ فلم يذكر أن قارئاً قرأ لفظ الجلالة بحذف ألف ، ومع ذلك فالكلام يشير إلى وجود مثل هذا اللحن ، وإلا لما ذكره من ذكره ، بل وشدد على عظم هذا اللحن حتى أنه لا يجوز القراءة به في الصلاة ، أما عن حقيقة هذا اللحن فباتى أرى أن حذف ألف من لفظ الجلالة لا يعود أن يكون لهجة من لهجات القبائل ، ودليلي على ذلك أننا في لهجتنا المعاصرة نفعه ، وليتأمل أحدنا كيف يقول للقادم من السفر : حمدًا لله على السلامة بلهجته العادمة ، فلسوف يكتشف أنه ينطق لفظ الجلالة بحذف ألف.

قال تعالى: **(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الظَّرَفُهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)** ^(١).

"قرئ : **أَلْذَرْهُمْ** بتحقيق الهمزتين ، وتخفيف الثانية بين بين ، وقلبها ألفا ، وهو لحن ؛ لأن المتحركة لا تقلب ، ولأنه يؤدي إلى جمع الساكنين على غير حده" ^(٢).

التحليل :

لست أعرف من أين جاء المصنف بقوله عن القراءة بقلب الهمزة الثانية ألفا إنها لحن فقد جاء في التفسير أنها قراءة أهل المدينة ، وأبى عمرو ، والأعمش ، وأبى إسحاق ، وقد اختارها الخليل وسيبويه ، وذكر أنها لغة قريش ، وسعد بن بكر ^(٣).

(١) البقرة ٦

(٢) تفسير البيضاوي ، دار الفكر ، بيروت : ١٤١، ١٤٢

(٣) ينظر الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الشعب ، القاهرة : ١٨٤/١، ١٨٥

٠ قال تعالى: «قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ..»^(١).
 قوله تعالى أَنْبِئْهُمْ قرأه ابن عامر بطرح الهمزة ، وإثبات الياء
 وكسر الهاء ، فإن كان جعله من أَنْبَى ينْبَى غير مهمز فهو لحن وإن
 كان خفف الهمزة ، وجعلها ياء وهو يريدها كان وجها^(٢).

التعليق :

عجبًاً لمن يبدي رأياً ثم سرعان ما يغيره في كلام واحد ، فطرح
 الهمزة ، أو - على الأصح - تخفيتها وقلبتها ياءً ؛ لسكنها وكسر ما
 قبلها ، لغة شائعة ؛ ومنها نبيئ ونبيّ ، وهي قراءة مشهورة .

٠ قال تعالى: «.. فَتَوَبُوا إِلَيْ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ
 بَارِئِكُمْ ..»^(٣).

قرأ أبو عمرو بارئكم بيسكان الهمزة ، وروي عن سيبويه اختلاس
 الحركة ، وهو أحسن ، وهذا التسكين يحسن في توالى الحركات ، وقال
 المبرد لا يجوز التسكين مع توالى الحركات في حرف الإعراب ؛ وقراءة
 أبي عمرو بارئكم لحن ، قال القاضي أبو محمد عبد الحق رحمه الله :
 وقد روى عن العرب التسكين في حرف الأعراب ؛ قال أمرو القيس :
 فاليوم أشرب غير مستحبب إثما من الله ولا واغل^(٤)

وقال آخر :

قالت سليمى اشترا لنا سويقا

(١) البقرة ٢٣

(٢) الحجة في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن خالويه ، تحقّق : محمد عبد العال سالم ، الطبعة الرابعة ، دار الشروق -
 بيروت ١٤٠١ هـ : ٧٥/١

(٣) البقرة ٥٤

(٤) ديوان أمرو القيس ٤٥ ، والرواية فيه : فاليوم أستق فلا شاهد فيها .

فمن أنكر التسكين في حرف الإعراب فحجته أن ذلك لا يجوز من حيث كان علما للإعراب ، قال أبو علي : وأما حركة البناء فلم يختلف النهاة في جواز تسكينها مع توالي الحركات ^(١).

التحليل :

أما ادعاء المبرد أن عمرو بن العلاء لحن في قراءته فهو تجرؤ على أحد القراء السبعة لا يجوز بحال من الأحوال ، وأما قوله بأن التسكين في حرف الإعراب لا يجوز فمردود من وجهين :

- أولا - أن التسكين في الأسماء لا علاقة له بالإعراب ، فالأسماء ترفع ، وتنصب ، وتجر ، ولا يكون ذلك بالتسكين على أي حال .
- ثانيا - أن الأسماء والأفعال تُسْكَن وقفاً في نهاية الكلام ، ولا يكون ذلك لحناً .

• قال تعالى: «بِدِيعِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» ^(٢).

"قرأ ابن عامر فيكون بالنصب ، وضعفه أبو علي ، ووجهه مع ضعفه على أن يشفع له شبه اللفظ ، وقال أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر هذا لحن، قال القاضي أبو محمد عبد الحق رضي الله عنه؛ لأن الفاء لا تعمل في جواب الأمر إلا إذا كانت فعلين يطرد فيما معنى الشرط ؛ تقول أكرم زيداً فيكرمك ، والمعنى إن تكرم زيداً يكرمك ، وفي

(١) المحرر الوجيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأنصاري ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، لبنان ١٤١٢ هـ - ١٩٩٣ م : ١٤٥/١ ، والجمع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الشعب ، القاهرة : ٢/٥ ، واتظر كتاب سيبويه ، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قتيبة سيبويه ، تحقيق : محمد عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، دار الجليل ، بيروت ٤٠٢/١

(٢) البلاطة

هذه الآية لا يتجه هذا ؛ لأنَّه يجيء تقديره إنْ تكون يكُنْ ، ولا معنى لهذا ، والذي يطرد فيه معنى الشرط هو أنْ يختلف الفاعلُون أو الفعلُون ؛ فالأول أكرم زيداً فيكرمك ، والثاني أكرم زيداً فتسود^(١) .

التحليل :

إنَّ ما ذهب إليه أبو على الفارسي من توجيهه لرأي سديد ، وتوضيحاً لذلك أقول : إنَّ من اللغة ما يقاس على غيره لشبه بينهما ، ولا يعتبر ذلك لحنا ؛ مثلاً ذلك : مجيء مصائب بالهمز جمعاً لـ مصيبة (فعلة) تشبّهها لها بما يجيء من فعلة المزيدة بالياء نحو : صحفة وصحائف ، ومجيء خطايا جمعاً لـ خطيئة تشبّهها لها بـ مطية ومطايا ، ثم إن قراءة ابن عامر بالنصب في يكون هـا هنا مشبه بقراءته لها في سور عدّة منها ما جاء في سورة النحل ؛ قال تعالى : (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)^(٢) وإنما قبل النهاة النصب هنا عطفاً على (نقول) ولا موجب لهذا العطف في المعنى .

• قال تعالى : (وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُؤْلِيهَا فَاسْتَبِّهُوا الْخَيْرَاتِ ..)^(٣) .

" وقد ذكر عن بعضهم أنه قرأ ذلك وكل وجهة بترك التنوين والإضافة وذلك لـ حنن ولا تجوز القراءة به ؛ لأنَّ ذلك إذا قرئ كذلك كان الخبر غير تمام ، وكان كلاماً لا معنى له ، وذلك غير جائز أن يكون من الله جل ثناؤه ، والصواب عندنا من القراءة في ذلك وكل وجهة هو موليهَا بمعنى وكل وجهة وقبلة ذلك الكل مول وجهاً نحوها لإجماع

(١) المعرِّف الوجيز ٢٠٢/١

(٢) النحل ٤٠

(٣) البقرة ١٤٨

الحجّة من القراء على قراءة ذلك كذلك وتصويبها إياها وشذوذ من خالف ذلك إلى غيره ^(١).

التحليل :

إن مثل القراءات غير الموثقة التي لا تنسب القراءة لقارئ بعينه وهي كثيّر الشعر المنحول الذي يأتي به النحوي مستدلاً به عن رأي غريب يقول به ، فهو هنا ينسب القراءة القرآنية مع عظم شأن القرآن وقراءاته إلى مجهول عن مجهول ، والعجيب أن الذي يفعل ذلك هو الطبرى الذي ملأ تفسيره بالمسانيد الطوال ، وفي رأيي أن مثل هذه الروايات لا يلتفت إلى القول بلحنها .

• قال تعالى: «.. فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» ^(٢).

" نقل عن أبي عمرو أنه أدمغ الراء في اللام في قوله : يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاء ؛ قال صاحب الكشاف : إنه لحن ، ونسبته إلى أبي عمرو كذب وكيف يليق مثل هذا اللحن بأعلم الناس بالعربية " ^(٣).

التحليل :

أما هذه الرواية عن أبي عمرو فقد أنكرها الزمخشري ، وعللها قائلاً: " ومدمغ الراء في اللام لحن مخطئ خطأ فاحشاً ورأواه عن أبي عمرو مخطئ مرتين ؛ لأنه يلحّن ، وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما

(١) الطبرى ٤٦٢

(٢) البقرة ٢٨٤

(٣) الكشاف: ٣٥٨/١ ، والتفسير الكبير أو ملائق الغيب، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعى، دار الكتب العلمية -

بيروت - ١٤٤٢هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة الأولى ١١٠/٧ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، تأليف: أبي الصعود محمد بن

محمد الصالدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١/٢٧٣

يؤذن بجهل عظيم ، والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواية ، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو^(١) ولست أرى تفسيراً للقول باللحن هنا أبلغ مما بيئه الزمخشري ، ولعل كلامه هذا يصدق على ما جاء على شاكلتها من روايات لقراءات أخرى .

• قال تعالى : « وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعِ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىَ هُدَىَ اللَّهِ أَنْ يُؤْتِنِي أَحَدَ مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَفَرَأَيْتُمْ أَنْ يُحَاجِوْكُمْ عَنْ دِينِكُمْ .. »^(٢)

" وقرأ الأعمش إن يؤتى أحد مثل ما أتيتم ، ومعنى إن معنى ما كما قال تعالى : إن الكافرون إلا في غرور ، وقد زعم بعض النحويين أن هذا لحن ؛ لأن قوله تعالى : يحاجوكم بغير نون ، وكان يجب أن يكون يحاجوتك ، ولا عامل لها ، وهذا القول ليس بشيء لأن أو تضرر بعدها أن إذا كانت في معنى حتى و إلا أن ؛ كما قال الشاعر :

فقلت له لا تبك عيناك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعدرا^(٣)

التعليق :

سقط هنا احتجاج من زعم لحن هذه القراءة بمجيء يحاجوكم منصوبا برد النحاس عليه بأن الفعل ينصب بعد أو التي بمعنى إلا أن أو حتى ، يؤيده ما جاء في مصحف أبي من قوله تعالى : .. تَقَاتِلُنَّهُمْ أَوْ يُسْلِمُنَّ ..^(٤) أو يسلمو بالنصب ؛ أي : تقاتلوهم حتى يسلمو ، أو إلا أن يسلمو .

(١) الكشف : ١ / ٣٥٧ ، ٣٥٨

(٢) آل عمران ٧٤

(٣) معنى القرآن للنحاس : ١ / ٤٢٢ ، ٤٢٣

(٤) الفتح ١١

• قال تعالى: (وَلَا يَحْسِنُ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْنَا ..) ^(١).

"وقرأ حمزة : تحسين بالباء ، ونصب السين ؛ فاضطربت فيها أقوال الناس وتخاريجهم حتى إنه نقل عن أبي حاتم أنها لحن ؛ قال النحاس: "وابتعه على ذلك خلق كثير" وهذا لا ينافي إلى تواترها، وفي تخريجها ستة أوجه :

أحداها : أن يكون فاعل "تحسين" ضمير النبي صلى الله عليه وسلم، و"الذين كفروا" مفعول أول، و"إنما نملي لهم خيراً" مفعول ثان. ولا بد على هذا التخريج من حذف مضارف : أمّا من الأول تقديره: "ولا تحسين" شأن الذين كفروا، وإمّا من الثاني تقديره: " أصحاب أن إملاءنا خير لهم" ، وإنما احتجنا إلى هذا التأويل ؛ لأنّ "إنما نملي" بتأويل مصدر، والمصدر معنى من المعاني لا يصدق على الذين كفروا، والمفعول الثاني في هذا الباب هو الأول في المعنى .

الثاني: أن يكون "إنما نملي لهم" بدل من "الذين كفروا" وإلى هذا ذهب الكسائي والفراء وتبعهما جماعة منهم الزمخشري والزجاج وابن البادش ، قال الكسائي والفراء: "وجه هذه القراءة التكرير والتاكيد، والتقدير: ولا تحسين الذين كفروا ولا تحسين إنما نملي". قال الفراء: "ومثله: {هل يتظرون إلا الساعَةَ أَن تأتِيهِمْ} أي: ما ينتظرون إلا أن تأتِيهِمْ" انتهى؟ وقد رد بعضهم قول الكسائي والفراء بأن حذف المفعول الثاني في هذه الأفعال لا يجوز عند أحد، وهذا الرد ليس بشيء، لأن المنوع إنما هو حذف الاقتصار، وقد تقدم تحقيق ذلك. وقال ابن

(١) آل عمران ١٧٨

البادش: "ويكون المفعول الثاني حذف لدلالة الكلام عليه، ويكون التقدير: "ولا تحسين الذين كفروا خيرية إملائنا لهم ثابتة أو واقعة ، وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف صَحْ مجيء البديل ولم يُذكَر إلا أحد المفعولين، ولا يجوز الاقتصر من فعل الحُسْنَان على مفعول واحد؟ قلت: صَحْ ذلك من حيث إنَّ التعويل على البديل، والبدل منه في حكم المتنَّ، ألا تراك تقول: "جعلت متعاك بعضه فوق بعض" مع امتناع سقوتك على "متع" وله البديل بدل الشتمال - وهو الظاهر - أو بدل كلِّ من كلِّ فيكون على حذف مضاف تقديره: "ولا تحسين إملاء الذين فَحَذَفَ "إملاء" وأبدل منه "أئمَّا نَمْلَى"؟ قوله مشهوران.

الثالث : وهو أغربها - أن يكون "الذين" فاعلاً بـ"تَخْسِيْنَ" على تأويلِ أن تكون الناء في الفعل للتائيث كقوله: {كَذَّبَتْ قَوْمٌ نُوحَ} أي: "ولا تحسينَ القومَ الذين كفروا" وـ"الذين" وصفَ "القوم": كقوله: {وَأَوْزَأْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَاتُوا} فعلى هذا تتحد هذه القراءة مع قراءة الغيبة، وتخرِيجها بتخرِيجها، ذكر ذلك أبو القاسم الكرماتي في تفسيره المسمى: بـ"الباب". وفيه نظرٌ من حيث إنَّ "الذين" جارٍ مجرى جمع المذكر السالم، والجمع المذكر السالم لا يجوز تائيث فعله عند البصريين، لا يجوز: قامت الزيتون، ولا: تقوم الزيتون. وأئمَّا اعتذاره عن ذلك بأنَّ "الذين" صفةٌ للقوم الجائز تائيث فعلهم وإنما حذف فلا ينفعه، لأنَّ الاعتبار إنما هو باللفظ به لا بالمقدار، لا يُجيز أحدٌ من البصريين: "قامت المسلمون" على إرادته "ال القوم المسلمون" البتة. وقال أبو الحسن الحوفي: "أنَّ ما عملت فيه في موضع نصب على البديل، وـ"الذين" المفعول الأول، والثاني محذوف، وهو معنى قول الزمخشري المتقدم .

الرابع : أن يكون {أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ} بدلًا من "الذين كفروا" بدل الاستعمال أي: إملاعنا، و"خير" بالرفع خبرٌ مبتدأ محوذ أي: هو خير لأنفسهم، والجملة هي المفعول الثاني. نقل ذلك الشيخ شهاب الدين أبو شامة عن بعضهم، قال: قلت: ومثل هذه القراءة بيت الحماسة : من الأناة وبعض القوم يَحْسِبُنَا * أَنَا بِطَاءٌ وَفِي إِيمَانِنَا سَرَّعَ كَذَا جَاءَتِ الْرَوَايَةُ بِفَتْحِ "أَنَا" بَعْدَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: "حَسِبْتُ زِيدًا أَنَّهُ قَائِمٌ" أي: حَسِبْتُهُ ذَا قِيَامٍ، فَوْجَهُ الْفَتْحِ أَنَّهَا وَقَعَتِ الْمَفْعُولَةُ، وَهِيَ وَمَا عَمِلْتُ فِيهِ فِي مَوْضِعِ مُفْرِدٍ؛ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَثَّرِيُّ لِحَسِبَتِهِ، وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرٌ؛ لَأَنَّ النَّحَاةَ نَصَوَّا عَلَى وجوبِ كَسْرِ "إِنَّ" إِذَا وَقَعَتِ مَفْعُولًا ثَانِيًّا وَالْأَوَّلُ اسْمُ عَيْنٍ وَأَنْشَدُوا الْبَيْتَ الْمَذْكُورَ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَّلُوا وجوبَ الْكَسْرِ بِأَنَّهُ لَوْ فَتَحْتَنَا لَكَانَتِ فِي مَحْلِ مَصْدَرٍ فَلَيَزَمُ الْإِخْبَارُ الْمَعْنَى عَنِ الْعَيْنِ .

الخامس : أن يكون "الذين كفروا" مفعولاً أول، و{أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِنَّمَا} في موضع المفعول الثاني، و{أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ} مبتدأ وخبر، اعترض به بين مفعولي "وتَحْسِبَنَّ" ، وفي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، نُقل ذلك عن الأخفش. قال أبو حاتم: "سمعت الأخفش يذكر فتح "أن" يحتاج بها لأهل القدر لأنه كان منهم، ويجعله على التقديم والتأخير، كأنه قلا: "ولا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ [كَفَرُوا] إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِنَّمَا، أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأنفسهم" انتهى. وإنما جاز أن تكون "أن" المفتوحة مبتدأ بها أول الكلام لأنَّ مذهب الأخفش ذلك، وغيره يمنع ذلك، فإنْ تَقْدَمَ خبرُها عليهَا نحو: "فِي ظَنِّي أَنْكَ مَنْطَلٌ" أو أَمَّا التفصيلية نحو: "أَمَا أَنْكَ مَنْطَلٌ فَعَنِّي" جاز ذلك إجماعاً، وقول أبي حاتم: "يُذَكِّرُ فَتْحَ أَنَّ" يعني بها التي في قولهِ

{أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ}. ووجه تمسك القدرة به أنَّ أكلَ الله تعالى لا يجوز أن يُملي لهم إلا ما هو خير لأنفسهم، لأنه يجب عندهم رعاية الأصلح.

العاصم: قال المهدوي: "وقال قومٌ قدمَ "الذين كفروا" توكيداً، ثم حالَمُ من قوله: {أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ} ردًّا عليهم، والتقدير: ولا تحسِبْ أنَّ إملاعَنا للذين كفروا خير لأنفسهم" ^(١).

التحليل :

إن كثرة هذه التخريجات مع دلالتها على أن القراءة مشكلة تسلل في الوقت نفسه أنها - مع كل هذه الأوجه في إعرابها - ليست بلحن بأي حال ، ويمكنني أن أضيف إليها وجها آخر : أن يكون الفاعل محفوظاً دلالة الكلام عليه تقديره : لا يحسن حاسب ، أو أحد ، كما جاء ذلك في قوله تعالى : (فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحَقْوَمْ) ^(٢) حيث إن الفاعل ، وهو الروح محفوظ ؛ لأنه لم يرد له ذكر فيما سبق من آيات ، وإنما دل عليه الكلام .

• قال تعالى: «..وَاتَّقُوا اللَّهُ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» ^(٣).

"وقرأ إبراهيم النخعي ، وقادة ، والأعمش ، وحمزة الأرحام بالخفض ، وقد تكلم النحويون في ذلك فلما البصريون فقال رؤساوهم: هو لحن لا تحل القراءة به ، وأما الكوفيون فقالوا هو قبيح ولم يزدوا على هذا ، ولم يذكروا علة قبحه قال النحاس فيما علمت وقال سيبويه لم يعطف على المضمر المخوض لأنه بمنزلة التنوين والتنوين لا

(١) الدر المصنون في الكتاب المكنون ، للسمين الطيب ^{٤/١} - ٢٦٤ ، وانظر الفطحي ^{٤/٢٨٧}

(٢) الواقعة ٨٣

(٣) النساء ١

يعطف عليه و قال جماعة هو معطوف على المكتن فباتهم كانوا يتسائلون بها يقول الرجل : سألك بالله والرحم ، هكذا فسره الحسن والنخعي ومجاهد ، وهو الصحيح في المسألة على ما يأتي ، وضفة أقوام منهم الزجاج وقالوا : يقع عطف الاسم الظاهر على المضمر في الخفض إلا بظهور الخاض قوله : فخشنا به وبداره الأرض ، ويقع عطف مرت به وزيد قال الزجاج عن المازني : لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحل كل واحد منها محل صاحبه فكما لا يجوز مرت بزيد وك ذلك لا يجوز مرت بك وزيد ، وأما سببويه فهي عنده قبيحة ولا تجوز إلا في الشعر كما قال :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب بما بك والأيام من عجب
عطف الأيام على الكاف في بك بغير الباء للضرورة ^(١).

التحليل :

إن وصف هذه القراءة بالحن إنما يأتي من الخلاف النحوي بين البصريين والковفيين حول جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر من قبل الكوفيين ، ومنعه من قبل البصريين ، فمن لحن هذه القراءة هم البصريون الذين لا يجيزون ذلك العطف إلا بإعادة الجار ، فمثل هذه القراءة لا تعد لحنًا طالما أن هناك من المذاهب النحوية من يعتمدها ، بل ويوسّس عليها .

• قال تعالى: « .. من بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍ وَصِيَّةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ » ^(٢).

(١) تفسير الفرطبي : ٤/٥

(٢) النساء ١٢

" وروي عن الحسن أنه قرأ (غير مضار وصية من الله) مضاد ، وقد زعم بعض أهل اللغة أن هذا **لحن** ؛ لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى المصدر"^(١).

التحليل :

لست أرى مانعاً من إضافة اسم الفاعل إلى المصدر ؛ فاسم الفاعل يحل محل الفعل ، والمصدر يأتي ليؤكد الفعل، أو يبين نوعه أو عدده ، فما الخطأ في قولنا : إني قارئ القراءة الواعية كتاب سببيويه ، إلا أن يكون مخالفًا لرأي البصريين قياساً على منعهم إسناد الفعل المبني للمجهول للمصدر أو غيره مع وجود المفعول به ، والذي أجازه الكوفيين مستشهادين عليه بشواهد عدة .

• قال تعالى: «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَبَعَّ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوكِهِ مَا تَوَكَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا»^(٢).
أنهم وهموا في قوله : نُوكِهِ مَا تَوَكَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ بجزم الهاء ظنوا - والله أعلم - أن الجزم في الهاء ، وهو خطأ ؛ لأن الهاء في موضع نصب ، وقد انجم الفعل قبلها بسقوط الياء منه ، ومن النحويين من تكفل في ذكر وجه لصحته إلا أن الأثريين قالوا إنه لحن ، والله أعلم^(٣).

التحليل :

(١) معنى القرآن للتحسن ٢ / ٣٧

(٢) النساء ١١٥

(٣) التفسير الكبير ٩١/١٩

أما القول بالوهم غير منطقي ، كما أن تعليل الخطأ بأن الضمير في موضع نصب فلا يجوز تسكينه هو قول ساذج ؛ لأن حركة بناء الضمير لا علاقة لها بموقعه الإعرابي ، وما التسجين هنا إلا بسبب توالى الحركات ؛ فهناك أربعة حركات متتالية في اللام والهاء من نصلة ، والجيم والهاء من جهنم ، وقد يكون ذلك لغة عند العرب .

قال تعالى: «..وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قِبْلِكَ وَالْمُقْيَمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتَوْنَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَوْلَئِكَ سَتُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا»^(١).

"المقيمين منصوب على المدح بإضمار فعل وهو جائز كثيراً في الكلام وقالت عائشة هو من لحن كتاب المصحف ، وفي مصحف ابن مسعود (المقيمون) على الأصل "^(٢) .

التحليل :

أما قوله : المقيمين ؛ فقد وجهه النحويون أوجهأً عدة ، بالنصب تارة ، وبالجر تارة أخرى ، ولم يخطئه أحد منهم ، وأماماً هو منسوب إلى أم المؤمنين السيدة عائشة فإني أرى ظلال شك تدور حول نسبةه إليها ، فالسيدة عائشة التي عاشت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - ونزل الوحي في بيتها إن قالت بلحن الكتاب في قراءة ما مما يعني أنها لم تسمع بهذه القراءة من رسول الله فهل يعقل أن تبقى هذه القراءة في المصحف أم أنه سيكون من المحتمن تغيير هذه القراءة على الفور ،

(١) النساء ١٦٢

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل ، تأليف: محمد بن أحمد بن محمد الفرنطي الكلباني ، دار الكتاب العربي - لبنان ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، الطبعة الرابعة

بقاء القراءة في مصحف عثمان يعظم الشك في صحة نسب القول بلحن هذه القراءة ، وغيرها إلى السيدة عائشة رضي الله عنها .

• قال تعالى: «.. وَلَا يَجْرِمُكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ يَصْدُوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا ..»^(١).

" وروي عن الأعمش أنه قرأ : إن يصدوك ، وهو لحن عند النحوين ؛ لأن إن إذا جزمت لم يتقدم جوابها ..."^(٢).
التعليق :

أما قوله بعدم تقدم جواب إن الشرطية فإني أقول بأنه ليس هناك جواب متقدم ، وإنما جاء الشرط محفوظاً جوابه ، معتبراً بين الفعل والمصدر المسؤول ، فتقديره : لا يجر منكم شنآن قوم أن تعذلا ، ثم اعتراض بينها بجملة الشرط : أن يصدوك عن المسجد الحرام ،
• قال تعالى: «.. وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ..»^(٣).

" ومن قرأ (وعبد الطاغوت) فأكثر أهل اللغة يذهب إلى أنه لحن ، وهي تجوز على حيلة ؛ وذلك أن يجعل (عبد) واحداً يدل على جماعة كما يقال : رجل حذر وفطن وندس ، فيكون المعنى : وخادم الطاغوت ، وعلى هذا تتأنّى هذه القراءة يقال عده يعبد إذ ذل له أشد الذل ، ومنه بغير معبد ، وطريق معبد "^(٤).

التعليق :

(١) المقدمة ٢

(٢) معنى القرآن للحسن ٢٥٤/٢

(٣) المقدمة ٦٠

(٤) معنى القرآن ٣٢١/٢ ، وانظر المحاسب في ثنيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنبي ، تحقيق على التهدى لكتب وأخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٦ هـ - ٢١٤/١

وهنا بعدهما ذُكر اللحن في قراءة (عبد) ذُكرت التبرئة من اللحن ؛ وذلك قوله بأن لها وجها في اللغة ، كما أنه يفهم منها معنى لا يخالف السياق التي جاءت فيه بل يتماشى معه .

• قال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالْمُصَارَىٰ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّمَاخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ»^(١)

" قراءة السبعة : والصابئون باللاؤ ؛ وهي مشكلة حتى قالت عائشة هي من لحن كتاب المصحف ، وإعرابها عند أهل البصرة مبدأ وخبره مذوق " ^(٢) .

التحليل :

ما قيل في قراءة (والمقيمين) يقال هنا ؛ من توجيه النحويون للقراءة بأكثر من وجه ، ومن ذلك قولهم بالاعطف على محل إن ومحظه الرفع ، والاعطف على الضمير في : هادوا ، كما يقال فيها ما قلته من الشك في صحة نسب هذا القول للسيدة عائشة .

• قال تعالى: «..فَيَقُسِّمَانِ بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبَّتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَّا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمْ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمْنَا الْأَثْمَنِ»^(٣) .

" قرأ الشعبي (ولا نكتم شهادة الله) هذا عند أكثر أهل العربية لحن ، وإن كان سيبويه قد أجاز حذف القسم والخفض "^(٤) .

(١) المادة ٦٩

(٢) التسهيل لعلوم الترتيل ١٨٣/١

(٣) المادة ١٠٦

(٤) معاني القرآن للنحاس ٣٧٩/٢

التحليل :

أرى أن القول باللحن لا يجوز في مثل هذه القراءة طالما أن من النحويين من أجازها ، فالقول باللحن يجب أن يكون في قراءة لم يجد لها أحد من النحويين - على اختلاف مذاهبهم النحوية - أي وجه في العربية .

• قال تعالى: «كَلَذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ ..»^(١).
وَقَرَا الْحَسْنَ وَالضَّحَّاكَ : "الشَّيَاطِينُ إِجْرَاءً لِهِ مُجْرِي جَمْعِ السَّلَامَةِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَخْنَ فَسَاحِشَ ، وَحَكَى الأَصْمَعِي: "بُسْتَانُ فَلَانِ حَوْلَهِ بَسَاتُونَ" ؛ وَهُوَ يُقْوِي قِرَاءَةَ الْحَسْنِ »^(٢).

التحليل :

لا عجب في أن يروي لغوي مثل الأصمعي لفظاً ممائلاً لما في قراءة الحسن ، وما سمعه الأصمعي ورواه يشي بأنه لهجة من لهجات العرب، فإن كان الأمر كذلك فلا وجه - فما أرى - لتأطير مثل هذه القراءة .

قال تعالى: « وَحَاجَةُ قَوْمٍ قَالَ أَتْحَاجَوْتَيْ فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَتِي وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ ..»^(٣).

" قوله تعالى: (أَتْحَاجَوْتَيْ) قرأه نافع وابن ذكوان وهشام بخلاف عنه بنون خفيفة..... واعلم أن حذف التون في هذا النحو جائز فصيح، ولا يلتفت إلى قول من متن إلا في ضرورة ، أو قليل من الكلام ، ولهذا عيب على مكي ابن أبي طالب حيث قال : "الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه، وإنما يجوز في الشعر للوزن والقرآن لا يتحمل ذلك فيه إذ لا

(١) الأعلم ٧١

(٢) المحرر الوجيز ٣٠٧/٢

(٣) الأعلم ٨٠

ضرورة تدعوه إلىه" ، وتجاسر بعضهم فقال : " هذه القراءة - أعني تخفيف النون - لحن" وهذان القولان مردودان عليهما انتوائر ذلك ، وقد قدّمتُ الدليل على صحته لغةً، وأيضاً فإن الثقات نقلوا أنها لغة ثابتة للعرب ؛ وهم غطfan فلا معنى لإنكارها ^(١).

التحليل :

قد تكفل صاحب الدر المصنون بالرد على من قال باللحن في هذه القراءة ؛ سواء قوله بجواز حذف النون ، وفصاحته ، أو بنسبة إلى لغة قبيلة من العرب هي غطfan .

• قال تعالى: **(قَالُوا أَرْجِه وَأَخَاه وَأَرْسِلْ فِي الْمَآئِنِ حَاتِرِينَ) ^(٢)**.

" وكسر الهاء على الإتباع ويجوز ضمها على الأصل وإسكانها لحن لا يجوز إلا في شذوذ من الشعر" ^(٣).

التحليل :

يقال هنا ما قيل في آية النساء من تسكين الهاء في " نصله " من جواز التسكين لتوالي أربع حركات ؛ وهذا خمس حركات متواتلة .

• قال تعالى: **(وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) ^(٤)**.

" روي عن عاصم أنه قرأ صلاتهم بالنصب إلا مداء ، وتصدية بالرفع ، ورويت عن سليمان الأعمش بخلاف عنه فيما حکى أبو حاتم وذكر أبو علي عن الأعمش أنه قال في قراءة عاصم : أفين لحن عاصم

(١) الدر المصنون ٢٩٥/٦ - ٢٩٨

(٢) الأعراف ١١١

(٣) تفسير القرطبي ٢٥٧/٧

(٤) الأنفال ٤٥

تاخن أنت ، قال أبو الفتح : وقد روي الحرف كذلك عن أبيان بن تغلب ، قال قوم : وهذه القراءة خطأ ؛ لأنّه جعل الاسم نكرة والخبر معرفة ، قال أبو حاتم : فإن قيل إن المكانة والتصدية اسم جنس ، واسم الجنس معرفاً ومنكراً واحد في التعريف قيل : إن استعماله هكذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر كما قال حسان :

كأن سبيئه من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء " ^(١)
التحليل :

ينظر أولاً في صحة الرواية عن عاصم خاصة إذا كانت روایة حفص عنه بالرفع في (صلاتهم) والنصب في (ماء) ، أما وقد رويت عن غيره فإن لها وجهاً في مجيء السماع بها كما في البيت السابق ، كما أرى لها توجيهها هو أنه لما جاز أن يكون المصدر المسؤول اسمًا مؤخراً لـ كان في مثل قوله تعالى : (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرِبَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنْسَأْتُهُمْ فَتَطَهَّرُونَ) ^(٢) فإنه يجوز أن يكون المصدر الصريح ، أو اسم المصدر كذلك .

• قال تعالى: (.. فَقَاتَلُوا أَنْتَهُمُ الْكُفَّارُ إِنَّهُمْ لَا يَنْمَانَ ..). ^(٣)
وقرأ روح عن يعقوب أئمة بتحقيق الهمزتين على الأصل ،
والتصريح بالياء لحن " ^(٤) .

(١) المحرر الوجيز ٥٢٣/٢ ، الصيغة في القراءات ٢٠٦/١

(٢) الأعراف ٨٢

(٣) التوبية ١٢

(٤) البيضاوي ١٣٣/٢

التحليل :

لا أرى في إبدال الهمزة المكسورة ياء أي لحن ، ولكنني أراه لغة من لغات العرب ، والقراءة بتخفيف الهمزة في كل حال مشهورة بل إن القراء في عصرنا هذا كثيراً ما يفعلون ذلك لإثبات علمهم وإمامتهم بالقراءات المختلفة.

• قال تعالى: **«لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلَيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ»**^(١).

"وقرأ طلحة بن مصرف هل يصيّبنا ، وكفى عن أعين قاضي الري أنه قرأ : قل لن يصيّبنا ، بنون مشددة ، وهذا لحن لا يؤكد بالتون ما كان خيرا ، ولو كان هذا في قراءة طلحة لجاز قال الله تعالى : هل يذهبن كيده ما يغيظ " ^(٢)

التحليل :

يمكن تفسير هذه القراءة بأنها جاءت على المشابهة بين لن ، وهل ؛ فكلتا هما نافية ، وجاءت لن مع في الاستثناء المفرغ ، وهو موضع يكثر فيه مجيء هل ، فجاز أن يؤكد الفعل معها بالتون وذلك مشابهة بجواز تأكيده بها مع هل .

• قال تعالى: **«أَنْزَلْنَا مَكْحُومَهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ»**^(٣).

" حكى عن أبي عمرو إسكان الميم في قوله : أنزلماها ؛ ووجهه أن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة فظنها الراوي سكونا والإسكان

(١) التوبة ٥١

(٢) تفسير القرطبي ١٦٠/٨

(٣) هود ٢٨

الصريح لحن عند الخليل وسيبوه وحذق البصريين لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر^(١).

التحليل :

سبق أن تحدثنا عن الإسكان في حركة الإعراب ، وذكرنا وجهه لصحة القراءة به ، ونضيف هنا وجهاً ثالثاً هو إجازة بعض النحاة للتسكين عند توالي الحركات ، كما يجوز - كما ذهب سيبوه - إلا يكون هناك تسكين بل اختلاس للحركة من أبي عمرو مما جعل من تلقى القراءة يظنه تسكيناً ، وربما كان الإسكان لغة لبعض القبائل ومنها قبيلة أبي عمرو ؛ إذ إنه هو من اختص بقراءات التسكين.

قال تعالى: «.. قَالَ يَقُولُمْ هَوَلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْرُونَ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ»^(٢).

"قرأ الحسن وعيسى بن عمر ومحمد بن مروان وسعيد بن جبير أطهر بالنصب قال سيبوه هو لحن قال أبو عمرو بن العلاء احتبس فيه ابن مروان في لحنه ووجهه عند من قرأ به النصب على الحال بأن يكون بناتي ابتداء و هن خبره والجملة خبر هؤلاء ، قال القاضي أبو محمد وهو إعراب مروي عن المبرد وذكره أبو الفتح وهو خطأ في معنى الآية وإنما قوم اللفظ فقط والمعنى إنما هو في قوله أطهر وذلك قصد أن يخبر به فهي حال لا يستغني عنها كما تقدم في قوله وهذا بطيء شيئاً والله أعلم يقال هؤلاء بناتي ابتداء وخبر و هن فصل و

(١) الكشف عن حلقات التنزيل وعيون الألفاظ في وجوه التأويل، تأليف: جار الله أبا القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي،

تحقيق: عبد الرزاق المهدى ، دار (حياة) للتراث العربى - بيروت : ٢٦٩/٢

(٢) هود ٧٨

أظهر حال وإن كان شرط الفصل أن يكون بين معرفتين ليفصل الكلام من النعت إلى^(١).

التحليل :

لست أرى مانعاً من أن يكون أظهر حالاً على نحو ما جاء في قوله تعالى: (..وَهَذَا بَعْدِي شَيْخاً..)^(٢) أما عن مجيء ضمير الفصل هنا فقد أجازه بعضهم، وهو إنما جاء لتوكيده، ومعنى التوكيد متحقق في الآية .

- قال تعالى: (وَإِنْ كُلَّا لَمَّا لَيْلَوْفَتْهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)^(٣).

" قال أبو جعفر: "القراءة بتشديدهما عند أكثر النحويين لحن، حكى عن محمد بن يزيد أنه قال : "إنَّ هذَا لَا يجُوز، ولا يقال: "إنَّ زِيداً إِلَّا لأَضْرِبْنَاهُ، وَلَا لَمَّا لأَضْرِبْنَاهُ". قال: "وقال الكسائي: اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَعْلَمُ، لَا أَعْرِفُ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَجْهًا" وقد تقدَّم ذلك ، وتقدَّم أيضاً أن الفارسي قال: "كما لا يحسن: "إنَّ زِيداً إِلَّا لِمَنْطَقٍ؛ لَأَنَّ إِلَّا" إيجاب بعد نفي، ولم يتقدم هنا إلا إيجابٌ مُؤكَّد، فكذا لا يحسن "إنَّ زِيداً لَمَّا مَنْطَقٍ" ، لأنَّه بمعناه ، وإنما ساغ "شَدَّتْكَ بِاللَّهِ لَمَّا فَعَلْتَ" إلى آخر ما ذكرته عنه، وهذه كلُّها أقوالٌ مرغوبٌ عنها لأنَّها معارضة للمتواتر القطعي^(٤).

التحليل :

ما ذهب إليه النحويون من تلحين هذه القراءة ما هو إلا جدال نظري لا يقبح بحال في صحة القراءة ، ويرجع ذلك إلى إصرارهم أن لما

(١) المحرر الوجيز ١٩٤/٣ ، وانظر [عرب القرآن لابن سيده ٤٣٠/٥]

(٢) هود ٧٢

(٣) هود ١١١

(٤) الدر المصون ٨/٣٦٨

معنى إلا وذاك موضع خلاف بين النحويين فقد أنكره كثير منهم " وقد أنكر الفراء وأبو عبيدة ورود "لما" بمعنى إلا، قال: أبو عبيدة: "أَمَّا مَنْ شدَّ "لما" بتأويل "إلا" فلم نجد هذا في كلام العرب، ومنْ قال هذا زمه أَنْ يَقُولَ : قَامَ الْقَوْمُ لِمَا أَخَاهُكَ ؛ يَرِيدُ: إِلَا أَخَاهُكَ، وَهَذَا غَيْرُ مُجْوَدٍ، وَقَالَ الْفَرَاءُ: وَلَمَّا مَنْ جَعَلَ (لَمَّا) بِمَنْزِلَةِ إِلَا فَهُوَ وَجْهٌ لَا نَعْرِفُهُ ، وَقَدْ قَالَتِ الْعَرَبُ فِي الْيَمِنِ: بِاللَّهِ لَمَّا قَمْتَ عَنَا، وَإِلَّا قَمْتَ عَنَا ؛ فَإِلَّا هَذَا هِيَ الَّتِي بِمَعْنَى لَمَّا ، وَلَيْسَ الْعَكْسُ ، فَلَمَّا فِي الْإِسْتِنْتَاءِ فَلَمْ نَقُلْهُ فِي شِعْرٍ وَلَا فِي غَيْرِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ جَازَ لِسْمَفَتَ فِي الْكَلَامِ: ذَهَبَ النَّاسُ لِمَّا زِيدَأَ(١) فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ كَذَلِكَ - لَمَّا بِمَعْنَى إِلَا - فَلَا وَجْهٌ لِقَوْلِهِمْ بِاللَّحْنِ .

• قَالَ تَعَالَى: « قَالُوا يَأْبَاتَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ نَاصِحُونَ »(٢).

" أخرج ابن المنذر وأبو الشيخ عن أبي قاسم رضي الله عنه قال قرأ أبي رزين ما لك لا تتمنا على يوسف قال له عبيد بن نضلة لحن قال ما لحن من قرأ بلغة قومه " (٣).

التحليل :

جاء رد أبي رزين - هنا - بليغاً ، وفي غاية الدقة ، إذ ذكر أنه لا يجوز تلحين قراءة جاءت على لغة قبيلة من قبائل العرب ، وأنثبت أن القرآن إنما نزل بلغات العرب جميعاً ، أو أنه إن كان قد نزل بلغة قريش

(١) الدر المصنون ٣٦٣/٨

(٢) يوسف ١٧

(٣) الدر المنشور ٥٠٩/٤

، فإنه جمع معها لغات لقبائل عدة ، وأن القراءة إذا ما جاءت على لغة من لغات العرب لا تعد لحنا بحال من الأحوال .

• قال تعالى: **(لَكُنْ هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا)**^(١) .

" ورووا عن عاصم : لكننا هو الله ربى ، وزعم أن هذا لحن يعني إثبات الآلف في الإدراج ، قال الزجاج : إثبات الآلف في لكننا هو الله ربى في الإدراججيد ؛ لأنه قد حذفت الآلف من أنا فجاووا بها عوضاً ، قال : وفي قراءة أبي : لكن أنا هو الله ربى ، وقرأ ابن عامر والمسيلي عن نافع ، ورويس عن يعقوب لكننا في حال الوقف والوصل معاً "^(٢) .

التحليل :

هل بعد ما قاله الزجاج ، وبعد معرفة قراءة ابن عامر ، وما روی عن نافع ، ويعقوب ، هل بعد ذلك كله من شك في صحة هذه القراءة ، وخطأ من زعم اللحن فيها ؟

• قال تعالى: **(هَنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ هُوَ خَيْرُ ثَوَابًا)**^(٣) .

" قرأ حمزة والكساني والأعمش ويحيى بن وثاب الولاية بكسر الواو وهي بمعنى الرياسة والزعامة ونحوه ، وقرأ الباقيون الولاية بفتح الواو وهي بمعنى المواصلة والصلة ونحوه ، ويحكى عن أبي عمرو والأصمعي أن كسر الواو هنا لحن ؛ لأن فعلة إنما تجيء فيما كان صنعة أو معنى

(١) الكهف ٢٨

(٢) تفسير القرطبي ٤٠٥/١٠

(٣) الكهف ٤٤

متقدما ، وليس هنا تولي أمر الموالة ، وقال صاحب الكشاف الولاية بالفتح النصرة والتولي ، وبالكسر السلطان والملك " ^(١) .
التحليل :

ما ذهب إليه الزمخشري من أن الولاية بالكسر تعني الملك والسلطان ينفي تماما القول بالحن في قراءة من قرأها كذلك ؛ لأن هذا المعنى يحتمله السياق في الآية ، وبؤكدته قوله تعالى : **(يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لَمَنِ الْمَلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ) ^(٢)**.

• قال تعالى : **(أَكُلُّنَا وَأَشْرَبُنَا وَقَرَرَنَا عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيَ إِنِّي نَذَرْتُ لِرَحْمَنَ صَوْنًا فَلَنْ أَكُلَّ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) ^(٣)**.

" وقرأ أبو عمرو في رواية "ترئن" بهمزة مكسورة بدل الياء، وكذلك رُوي عنه "لتَرَؤُنْ" ببدل الواو همزة ، قال الزمخشري : "هذا من لغة من يقول : **لَبَاتُ بِالْحَجَّ وَحَلَاتُ السَّوِيقَ**" - يعني بالهمز - وذلك لتأخُّر بين الهمز وحروف اللين . وتجراً ابن خالويه على أبي عمرو فقال : " هو لحن عند أكثر النحويين" ^(٤) .

التحليل :

سبق ذكر أن الهمزة تبدل من الألف ، بل من حروف اللين في لغة من لغات العرب ، وهذا عين ما قاله الزمخشري هنا ، وأتوقف عند قول صاحب الدر : " وتجراً ابن خالويه على أبي عمرو فقال هو لحن عند

(١) الكشاف ٢/٦٧٦ ، و(التسير الكبير) مقتنيع الغيب ، تأليف : خير الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي ، دار الكتب العلمية - بيروت ٢٠٠٠ - ١٤٤٢هـ . الطبعة الأولى : ٢١٠/١١ ، والمحرر الوجيز ٣/١٩١

(٢) غافر ١٦

(٣) مردم ٢٦

(٤) الدر المصنون ١٠/١٢٨ ، واتظر الكشاف ٢/١٥

أكثر النحوين " فإني أوفقه تماماً إذ إن القول بلحن قارئ قول عظيم ،
فما بالك عندما يكون هذا القارئ أبا عمرو بن العلاء .

• قال تعالى: «إِذْ قَالَ لَأَيْهِ يَأْبَتِ لَمْ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يَيْقِنُ وَلَا
يُقْنَى عَنَّكَ شَيْئًا»^(١).

" قرأ ابن عامر والأعرج وأبو جعفر : يا أبْتَ بفتح التاء ، ووجهها
أنه أراد يا أبْتا حذف الألف وترك الفتحة دالة عليها ، ووجه آخر أن
تكون التاء المقطعة كالتي في قوله يا طلحة ، وفي هذا نظر ، وقد لحن
هارون هذه القراءة "^(٢).

التحليل :

لا أرى في توجيه القراءة بحذف الألف مع ترك الفتحة دليلاً عليها
أي شائبة ، ففي قراءة يا أبْتَ بكسر التاء نقول أن الكسرة فيها دليل
على الياء المحذوفة ، فلم لا تكون الفتحة - في المقابل - دليلاً على
الألف المحذوفة ، بل إن حذف الألف ، وترك الفتحة دليلاً عليه موجود
في إسناد الفعل المعتل بالألف إلى واو الجماعة نحو : سعوا ، ويخشون
قال تعالى : «.. هُمْ أَحَسَنُ أَثَاثاً وَرَعِيَا»^(٣).

" أما قراءة (ريا) مخففة الياء فضعيّة الوجه ، وقد قيل : هي
لحن"^(٤).

(١) مرتب ٤٢

(٢) المحرر الوجيز ١٨/٤

(٣) مرتب ٧٤

(٤) المحرر الوجيز ٢٩/٤

التحليل :

أما هذه القراءة فقد وجهها ابن جني فقال : " فَلَمَّا رَأَيَا مُخْفَةً غَيْرَ مَهْمُوزَةً فَتَحَمَّلَ أَمْرِيْنِ ؛ أَحدهما : أَنْ تَكُونَ مَقْتُوبَةً مِنْ فِعلٍ إِلَى فَلْعٍ ؛ فَصَارَتِ فِي التَّقْدِيرِ : رِبِّيَا ، ثُمَّ خَفَّتِ عَلَى هَذَا فَحَذَفَ الْهَمْزَةُ ، فَلَقِيَتِ حَرْكَتَهَا عَلَى الْيَاءِ ؛ فَصَارَتِ (رِبِّيَا) ، الْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ يَرِيدَ (رِبِّيَا) مِنْ رَوْيَتِهِ ، ثُمَّ يَخْفَفَ بِحَذْفِ إِحْدَى الْيَاءِيْنِ ، كَمَا قَالَ : أَتَانِي الْقَوْمُ لَا سِيمَا زَيْدَ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ "(١) وَبَعْدَ فَأَقُولُ إِنْ قَرَاءَةً يَجِدُ لَهَا نَحْوِي كَابِنْ جَنِيْ وجَهِينَ كَيْفَ يَقَالُ بِاللَّحْنِ فِيهَا ؟ !!

• قَالَ تَعَالَى : (قَلُّوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ..) (٢).

" وَأَمَّا قَرَاءَةُ نَافِعٍ وَغَيْرِهِ بِتَشْدِيدِ إِنْ وَرْفَعِ هَذَانِ ، قَالَ الزِّجاجُ : فِي الْكَلَامِ ضَمِيرٌ تَقْدِيرٌ إِنَّهُ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ، وَقَالَ الْفَاضِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَفِي هَذَا التَّأْوِيلِ دُخُولُ الْلَّامِ فِي الْخَبَرِ ، وَقَالَ بَعْضُ النَّحَاةِ : أَلْفُ هَذَانِ مُشَبِّهٌ هُنَّا بِأَلْفِ تَفْعَلَانِ ، وَقَالَ ابْنُ كِيسَانَ : لَمَّا كَانَ هَذَا بِحَالٍ وَاحِدَةٍ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ تَرَكَتْ تَثْتِيَّهُ هُنَّا كَذَلِكَ وَقَالَتْ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَأَبُو بَكْرٍ : هَذَا مَا لَحِنَ الْكَاتِبُ فِيهِ وَأَقِيمَ بِالصَّوَابِ ؛ وَهُوَ تَخْفِيفُ النَّوْنَ مِنْ أَنْ ، وَهُوَ الْأَقْوَالُ مُعْتَرِضَةٌ إِلَّا مَا قِيلَ مِنْ أَنْهَا لِغَةٌ ، وَإِنْ بِمَعْنَى أَجْلٍ وَنَعْمَ ، أَوْ إِنْ فِي الْكَلَامِ ضَمِيرًا "(٣).

(١) المحتسب ٤٤/٢
(٢) طه ٦٢

(٣) المكتبة التسهيل لعلوم الترتيل ٣، ١٥، والمحترف الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف أبو محمد عبد الحق بن غالب بن حلبي الأنطاكى، دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد السلام عبد الشافى محمد / ٥٠، ٥١، ، ، ، والدر المنشور تأليف: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت ١٩٩٣م / ٧٤٤.

التحليل :

أجمع النحاة على وجود لغة تجعل المثنى بالآلف مطلاً : هي لغة بنى الحارث بن كعب ، ومن ثم وجه أكثرهم هذه القراءة على أنها جاءت على هذه اللغة ، كما أن من النحوين من وجه القراءة أكثر من وجه ، فلا وجه للقول بلحنها ، أما ما جاء عن السيدة عائشة رضي الله عنها فقد فصلت القول فيه سابقاً .

• قال تعالى: **(فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَتَجَيَّنَاهُ مِنَ الْفَمِ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)**^(١) قرأ ابن عامر وأبو بكر نجي بنون مضمومة وجيم مشددة وباء ساكنة، وكذلك هي في مصحف الإمام ومصاحف الأمصار بنون واحدة، واختارها أبو عبيد لموافقة المصاحف فقال الزجاج والفارسي: هي لحن. وقيل: هي مضارع أدمغت النون في الجيم ورد، بأنه لا يجوز إدغام النون في الجيم التي هي فاء الفعل لاجتماع المثلين كما حذفت في قراءة من قرأ : ونزل الملائكة ؛ يريد : وتنزل الملائكة ، وعلى هذا أخرجها أبو الفتح ، وقيل: هي فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله وسكتت الياء كما سكتها من قرأ : وذروا ما بقي من الربا ، والمقام مقام الفاعل ضمير المصدر ؛ أي نجي ، هو أي النجاة المؤمنين كقراءة أبي جعفر (ليجزي قوماً) أي : وليجزي هو أي الجزاء، وقد أجاز إقامة غير المفعول من مصدر ، أو ظرف مكان ، أو ظرف زمان ، أو مجرور الأخفش والковيون وأبو عبيد ، وذلك مع وجود المفعول به ، وجاء السماع في إقامة المجرور مع وجود المفعول به نحو قوله:

أتبع لي من العدا نذيراً به وفيت الشر مستطيراً^(٢)

(١) الأنبياء ٨٨

(٢) (عرب القرآن لابن سيد ٣٤٣/٦ ، تفسير البغوي ٢٦٧/٣)

التحليل :

يتضح مما جاء حول هذه القراءة أن لهذه القراءة أوجهًا عدّة إلا أن من لحنها إنما فعل ذلك لمخالفتها مذهب النحوي ، وهذا لا يجوز مع القراءات القرآنية والقرآن ، فيجب أن يطّلعوا على كل مذهب أو خلاف النحوي ؛ فإن ذاك يشبه من يكفر مسلماً لمخالفته مذهباً .

• قال تعالى : **(فَالْرَّبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَغْنُ عَنِّي مَا تَصْفُونَ)**^(١) .

" وقرأ أبو جعفر بن الصفيع وبسن محيصن : قل رب احكم بالحق بضم الباء ، قال النحاس : وهذا لحن عند النحوين لا يجوز عندهم رجل أقبل حتى تقول يا رجل أقبل أو ما أشبهه "^(٢) .

التحليل :

أرى - والله أعلم - أن القراءة يجوز فيها أن تكون لغة تبني المنادى المرخّم بحذف حرف منه على الضم - مع حذف حرف النداء - كما يفعل بالمنادى العلم المفرد ؛ نحو قوله تعالى : **(يُوسُفُ أَغْرِضَ عَنْ هَذَا ..)**^(٣) لما بينهما من المشابهة ؛ فكلاهما منادى حذف حرف النداء منه .

• قال تعالى : **(.. الزَّجَاجَةُ كَائِنَهَا كَوْنَكَبْ دَرَيِ ..)**^(٤) .
قرأ حمزة ، وأبو بكر : دريء بضم الدال والهمزة فمن رفع الدال مع الهمزة كما قرأ حمزة ، قال أكثر النحاة : هو لحن لأنّه ليس في كلام

(١) الأنبياء ١١٢

(٢) الفاطئي ٣٥١/١١

(٣) يوسف ٢٩

(٤) التور ٣٥

العرب فعيل بضم الفاء وكسر العين ، قال أبو عبيدة : وأنا أرى لها وجهها ؛ وذلك أنها دروء على وزن فعول مثل : سبوح وقدوس ، وقد استثقلوا كثرة الضمادات فردوها بعضها إلى الكسر كما قالوا عتيا ؛ وهو فعول من عتوت " ^(١) .

التحليل :

وهذه القراءة بعد أن وجد لها أبو عبيدة وجهها في العربية ، كيف يتجرأ أحد بعد ذلك أن يقول بلحنها ؟ وكيف يجوز لأحد أن ينقل القول باللحن فيها !!

• قوله تعالى: (قال تعالى: (وَقَاتَ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرَّةً عَيْنِ لَيْ وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَنْخَذَهُ وَلَدًا). ^(٢)

وفي قراءة عبد الله (لا تقتلوه قرفة عين لي ولك) وإنما ذكرت هذا لأنى سمعت الذى يقال له ابن مروان السدى يذكر عن الكلبى عن أبي صالح عن ابن عباس أنه قال : إنها قالت (قرفة عين لي ولك لا) وهو لحن؟ ويقويك على رده قراءة عبد الله " ^(٣) .

والعامّة من القراء والمفسرين وأهل العلم يقفون على "لوك". ونقل ابن الأثيرى بسنده إلى ابن عباس عنه أنه وقف على "لا" أي: هو قرفة عين لي فقط، ولك لا، أي ليس هو لك قرة عين، ثم ينتدىء بقوله "تقتلوه"، وهذا لا ينبغي أن يصح عنه، وكيف يبقى "تقتلوه" من غير نون رفع ولا مقتض لحذفها؟ ولذلك قال القراء: "هو لحن".

التحليل :

(١) التفسير الكبير ٢٣، ٢٠٥، ٢٠٦ ، وتنوير البغوي ٣٤٥/٣ .

(٢) المقصص ٩

(٣) معلنى القراء ٣/٢٧٢

أرى أن القول بالحن في مثل هذه القراءة يخرج عن علم القراءات ، ويندرج في علم آخر ؛ هو علم الوقف والابداء ، فلامجال للقول بالحن هنا ، وإنما يمكن أن يقال : هذا الوقف حسن ، أو قبيح ، أو منوع ، ومع ذلك فإن مثل هذا الوقف يمكن أن يكون ناتجاً عن انقطاع النفس ، لكن على القارئ في هذه الحالة أن يستأنف القراءة بقوله تعالى : (لا تقتلوه ..) وبهذا يزول الاعتراض بحذف النون إذ يكون مجزوماً بـ لا ، وقد يكون الوقف مقصوداً من القارئ يشير به إلى معنى قوله تعالى : **(فَالْتَّقَطَةُ آلُ فِرْعَوْنِ لِيَكُونُ لَهُمْ عَذَابًا وَهَزَّتَا..)**^(١) ومثل ذلك أن يقرأ القارئ قوله تعالى : **(قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مُتَّكِّمٌ بِيُوحَنَّ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَّا هُنَّ أَنْدَادٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلَيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا)**^(٢) فيقف عند قوله تعالى : (قل إنما أنا بشر مثلك) مشيراً إلى المعنى في قوله تعالى : **(قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنَّنَا نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مُتَّكِّمٌ ..)**^(٣) ثم يقف مرة أخرى عند قوله تعالى : **(قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مُتَّكِّمٌ بِيُوحَنَّ إِلَيَّ)** مشيراً إلى معنى الآية في قوله تعالى : **(قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا)**^(٤) ثم يقف مرة ثالثة عند قوله تعالى **(فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلَيَعْمَلْ)** مشيراً إلى المعنى في قوله تعالى : **(وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرِي اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ..)**^(٥) والله أعلم .

(١) الفصل ٨

(٢) الدهف ١١٠

(٤) الإسراء ٩٣

(٥) التوبه ١٠٥

• قال تعالى: «..قَالُوا سِحْرٌ تَظَاهِرًا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرٍ وَنَّ»^(١).

"قرأ الحسن ، ويحيى بن الحارث الذماري ، وأبو حيوة ، والبيزيدي (تظاهرة) بتشديد الظاء ، وقد لحنهم الناس ، وقال ابن خالويه: تشديده لحنٌ ؛ لأنَّه فعلٌ ماضٌ ، وإنما يشدَّ في المضارع ، وقال الهذلي: لا معنى له ، وقال أبو الفضل: لا أعرف وجهه ، وهذا عجيبٌ من هؤلاء وقد حذفت نون الرفع في مواضع ، حتى في الفصيح، كقوله عليه السلام: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا" ولا فرق بين كونها بعد واو ، أو ألف ، أو ياء ، فهذا أصله تظاهرة فاذغم وحذفت نونه تخفيفاً^(٢).

التحليل :

القول بجواز حذف نون الرفع من المضارع المرفوع ، والاستشهاد بالحديث هو مخرج جيد من الادعاء بلحن هذه القراءة ، فيكون أصله تظاهرة ، فأبدلت الناء الثانية ظاء وأدغمت ، ثم حذفت نون الإعراب تخفيفاً ، وأمن اللبس لما لم يكن هناك ناصب ، ولا جازم .

• قال تعالى: «إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ»^(٣).

"وقد ذكر عن الحسن أنه قرأ إلا من هو صالح الجحيم برفع اللام من صالح فإن كان أراد بذلك الجمع ؛ كما قال الشاعر :

إذا ما حاتم وجد بن عمي وجدنا من تكلم أجمعينا
فقال أجمعينا ولم يقل تكلموا ، وكما يقال في الرجال من هو إخوتك
يذهب به إلى الاسم المجهول ويخرج فعله على الجمع ، بذلك وجه ،

(١) الفصل ٤٨

(٢) الدر المصنون ١١/٣٣٠

(٣) الصلوات ١٦٣

وإن كان غيره أفعى منه ، وإن كان أراد بذلك واحدا فهو عند أهل العربية لحن لأنه لحن عندهم أن يقال هذا رام وقاض إلا أن يكون سمع في ذلك من العرب لغة مقلوبة مثل قولهم شاك السلاح وشاكى السلاح وعاث وعثا وعاق وعقا فيكون لغة ، ولم اسمع أحدا يذكر سماع ذلك من العرب^(١) .

قوله جل وعز: «صَ وَالْقُرْآنِ ذِي الذَّكْرِ»^(٢).

” القراءة صاد بكسر الدال والتنوين لحن عند أكثر النحويين ، وإن كان ابن أبي إسحاق من كبراء النحويين إلا أن بعض النحويين قد أجازها على أن تخفض على القسم أجاز ذلك سيبويه ”^(٣).
التحليل :

إن إجازة سيبويه لخفضها على القسم ينبغي أن تكون مانعة لأن يقول أحدهم بلحن مثل هذه القراءة ، لا سيما وأن عددا من الحروف المقطعة - ومنها ص - قد أعقبه قسم نحو: يس ، وق ، ونون ، وحم في (الزخرف والدخان) فأشبهاه السور التي تبدأ بقسم معطوف عليه قسم أو أكثر كما في سور الشمس ، والليل وغيرها .

• قال تعالى: «قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيْهَا الْجَاهِلُونَ»^(٤)

(١) جمع البهتان عن تأويل آي القرآن، تأليف: أبو جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبراني، دار الفكر- بيروت ١٤٠٥ هـ / ٢٣١١ م.

(٢) ص ١

(٣) سمعي القرآن الكريم ، تأليف: النحس، تحقيق: محمد علي الصليوبي ، دار النشر: جامعية أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٠٩ هـ ، الطبعة الأولى ،

٧٦ - ٧٣/١

(٤) الزمر

" وقرأ ابن عامر تأمروني بباء ساكنة ونون مكسورة خفيفة وهذا على حذف النون الواحدة ، وهي الموئلة لياء المتكلم ولا يجوز حذف النون الأولى وهو لحن لأنها علامة رفع الفعل "(١)" التعليل :

تفسير قوله بأن المحفوظة هي نون الواقية لا نون الإعراب ، أنه لما كانت الأولى إنما جاءت لنقى فعل الواحد من الكسر ، وقد أمن الكسر - ها هنا - بأسناد الفعل إلى واو الجماعة ، ثم كسرت نون الإعراب لمناسبة ياء المتكلم ، وقد حذفت الياء تخفيفاً ، وبقيت الكسرا دليلاً عليها ، ولم يظن جزم الفعل لما لم يكن هناك جازم له .

• قال تعالى: «.. قَالَ فِرْعَوْنٌ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيْكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ» (٢) .

قوله: "الرشاد" قرأ معاذ بن جبل بتشديد الشين ، وخرجها أبو الفتح ، وغيره على أنه صفة مبالغة نحو: ضرب فهو ضراب ، وقد قال النحاس: "هو لحن، وتؤهله من الرباعي" يعني أرشد ، ورد على النحاس قوله: بأنه يحتمل أن يكون من رشد الثلاثي ، وهو الظاهر" (٣) .

(١) المحرر الوجيز ٥٤٠/٤

(٢) غافر ٦٩

(٣) المحرر الوجيز ٥٥٧/٤

التحليل :

ثبت أن القول بلحن القراءة سببه توهם النحاس من أنه من أرشد ، لا من رشد ؛ قال ابن جني : "ينبغي أن يكون من رشد يرشد ، أو من رشد يرشد "(١) كما اتضح أن للقراءة وجه في العربية ، وأقول إنه لو كان مع تشديد الشين ضم الراء (الرُّشاد) لكان وجها ، خاصة أنهم قالوا عن تشديد الشين ، ولم يذكروا حركة الراء .

◦ قوله جل وعز : «وَيَقُولُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ»(٢)
"قرأ الضحاك يوم التناد بتشديد الدال ، قال أهل العربية هذا الحن؛

لأنه من ند يند إذا مر على وجهه هاربا كما قال الشاعر :

وبرك هجود قد أثارت مخافتني * نواديها أسعى بغضب مجرد
قال ولا معنى لهذا في القيامة ، قال أبو جعفر : هذا غلط والقراءة به
حسنة ؛ روى صفوان ابن عمرو عن عبد الله بن خالد قال يظهر للناس
يوم القيمة عنق من نار فيولون هاربين منها حتى تحيط بهم ، فإذا
أحاطت بهم قالوا : أين المفر ؟ ثم أخذوا في البكاء حتى تنفد الدموع
فيكون دما ، ثم تشخص أبصار الكفار ؛ فذلك قوله تعالى مهطعين
مقعي رؤوسهم لا يرتد إليهم طرفهم ، ويروي أنه إذا أمر بهم إلى النار
ولوا هاربين منها ، ولو لم يكن في الاحتجاج بالقراءة إلا قوله
تعالى : (يَوْمَ تُوكَلُونَ مَذْبَرِينَ مَا لَكُمْ مَنَّ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ). (٣) لكتفى "(٤).

(١) المحاسب ٢٤١ / ٢

(٢) غلفر ٣٢

(٣) غلفر ٣٣

(٤) معانى القرآن للنساجي ٢٢١ ، ٢٢٠ / ٦

التحليل :

قد كفاني ما أشار به أبو جعفر ، وأورده من دليل على صحة هذه القراءة ، وبراعتها من اللحن .

• قال تعالى: «.. لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ»^(١).

"وذكر عن أبي جعفر القارئ أنه كان يقرأ : ليجزى قوما على مذهب ما لم يسم فاعله ، وهو على مذهب كلام العرب لحن إلا أن يكون أراد ليجزى الجزاء قوما باضمار الجزاء ، وجعله مرفوعا ليجزى فيكون وجها من القراءة ، وإن كان بعيدا ... قال : فأما قراءته على ما ذكرت عن أبي جعفر فغير جائزة عندي لمعنىين : أحدهما أنه خلاف لما عليه الحجة من القراء ، وغير جائز عندي خلاف ما جاءت به مستفيضا فيهم ، والثاني بعدها من الصحة في العربية إلا على استقراء الكلام على غير المعروف من وجهه "^(٢).

التحليل :

علة القول باللحن هنا هو الخلاف النحوي بين من يجيزون إسناد الفعل المبني للمعلوم لغير المفعول به مع وجوده ، وبين ما يمنعون ذلك ، ومن ثم فمن يقول باللحن إنما قاله لمخالفة القراءة لمذهب النحوي ، ومثل ذلك لا يعد لحسنا ،

• قال تعالى: «فَيَوْمَئذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَبِّهِ إِنْسٌ وَلَا جَآنٌ»^(٣).

(١) الجلية ١٤

(٢) تفسير الطبرى ١٤٥ / ٢٥

(٣) الرحمن ٣٩

" حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : فيومنذ لا يسأل عن ذنبه إتس ولا جأن فظننته قد لحن حتى سمعت من العرب دابة وشابة ، قال أبو الفتح : وعلى هذه اللغة قول كثير : إذا ما العوالى بالعيبط احمررت " (١).
التحليل :

لم يذكر أبو زيد اللحن هنا صراحة ، لكنه ظن اللحن ثم عاد ليؤكد أن هذه القراءة صحيحة ، ويعلل ظنه بعدم معرفته بأن هناك لغة من لغات العرب ينطقون الألف الثانية مهموزة حتى سمعه منهم ، وقد أكد ذلك أبو الفتح ببيت من شعر كثير ، وهذه الرواية تؤكد أن بعض من قال باللحن لقراءة جاءت على لهجة من لهجات القبائل إنما فعل ذلك عن غير إمام بذلك اللهجة .

• قال تعالى: (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مَنْ وَجَدْكُمْ) (٢).
" قوله من وجدكم أي من سمعتم و قال الفراء : مما تجدون ، وقرأ الأعرج من وجدكم (فتح الواو) وهو لحن ، لأن الوجه من الوجه من الجدة ، والجد من الحزن والحزن والاعطف ، وليس هذا موضوعه " (٣).
التحليل :

أما قوله باللحن فهو مجاف للصواب ؛ لأن الفتح هنا لغة لا لحن ؛
قال صاحب الدر المصنون : " قرأ العامة وجدكم بضم الواو، وقرأ الحسن

(١) المحرر الوجيز ٧٨/١، وانظر الخصائص ١٢٦/٣

(٢) الطلاق ١

(٣) تفسير القرآن، تأليف: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار المسمعي، دار الوطن - الرياض - السعودية ٤١٤١٨ - ١٩٩٧م، الطبعة الأولى، تحقيق: ماهر بن إبراهيم وخالد بن عباس بن غنيم : ٤٦٥/٥

، والأعرج ، وأبو حيوة بفتحها ، والفياض بن غزوan وعمرو بن ميمون ويعقوب بكسرها ، وهي لغات بمعنى ^(١) .
• قال تعالى : ﴿ .. هَاؤُمْ افْرُوا كِتَابِيَهُ ﴾ ^(٢) .

" قرأ بعض القراء : كتابيه ، وحسابيه ، وماليه ، وسلطانيه بالهاء في الوصل والوقف اقتداء بخط المصحف وهي في الوصل بينة الوقف ؛ لأنها هاء السكت فلا معنى لها في الوصل ، وطرح الهاءات في الوصل لا في الوقف الأعمش ، وابن أبي إسحاق ، قال أبو حاتم قراعتنا : إثبات في الوقف ، وطرح في الوصل ؛ وبذلك قرأ ابن محيصن وسلم ، وقال الزهراوي في إثبات الهاء في الوصل لحن لا يجوز عنه أحد علمته ^(٣) ، وقيل عن هذه القراءة : " وقرأ الأعمش ، وابن أبي إسحاق بحذفها فيهنَّ وصَلَّا، وإثباتها وَفَقَأَ ، وابن محيصن يسكنَ الياءَ في الكلِّ المذكورة وَصَلَّا. والحقُّ أنها قراءة صحيحة ؛ أعني ثبوتَ هاءِ السكتِ وَصَلَّا، لثبوتها في خطَّ المصحف الكريم ، فلا يلتفتُ إلى قولِ الزهراوي: إنَّ إثباتها في الوصل لحنَّ ، لا أعلم أحداً يُجيزه ^(٤) .

التحليل :

فيما أوردته مما جاء حول هذه القراءة ما يؤكد صحة القراءة ، بل ويشير إلى أن القول بالحن لا يلتفت إليه ، ويدلل على صواب هذه القراءة ، وبراعتها من اللحن بثبوتها في خط المصحف .

(١) الدر المصنون ١٦/١٤

(٢) الحلقة ١٩

(٣) المحرر الجزء ٣٦٠/٥

(٤) الدر المصنون ٧٥/١٤

• قال تعالى: **(إِلَّا بِلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَتِهِ وَمَنْ يَغْصُنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا)**^(١).

وقرأ طحة بفتح همزة إن ، على أنها مع ما في حيزها في تأويل مصدر واقع خبراً لمبدأ مضمر تقديره : فجزاؤه أن له نار جهنم، أو فحكمه: أن له نار جهنم. قال ابن خالويه: "سمعت ابن مجاهد يقول: لم يقرأ به أحد ، وهو لحن ؛ لأنَّه بعد فاء الشرط" ، قال: وسمعت ابن الأباري يقول: هو صواب ومعناه، فجزاؤه أن له نار جهنم" ، قلت: ابن مجاهد وإن كان إماماً في القراءات ، إلا أنه خفي عليه وجهها، وهو عجيب جداً، كيف غفل عن قوله تعالى : **(... فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)**^(٢) في الأئمَّة ، لا جرم أنَّ ابن الأباري استصنوب القراءة لطول باعه في العربية".^(٣).

التحليل :

اتضح من خلال ما قيل عن هذه القراءة أنها قراءة صحيحة ، وأن القول بلحنها هو الخطأ ، وأن القائل بلحنها قد غفل عن مجرى مثلتها في الأئمَّة ، كما أنه يسهل توجيهها ، ولا إشكال في إعرابها ؛ إذ إنها وما دخلت عليه في تأويل مصدر يعرب خبراً لمبدأ محذوف .

• قال تعالى: **(لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)**^(٤).

(١) الجن ٢٣

(٢) الأعلم ٥٤

(٣) الدر المصنون : ١٤ / ١٤٩

(٤) الفيلة ١

"قرأ ابن كثير : لأنّه قراءة الحسن والأعرج وأنكرها النحويون من البصريين هذه القراءة ، وزعموا أنها لحن وقالوا لا بد من دخول التون إذا كان على هذا الوجه "(١).

التحليل :

وجه ابن جني هذه القراءة على أن اللام هنا هي لام الابتداء ، وليس لام القسم ؛ قال : " وينبغي أن تكون اللام هنا لام الابتداء ؛ أي : لأنّه أقسم بيوم القيامة ، وحذف المبتدأ للعلم به "(٢) وعليه ينتهي القول بالحن .

(١) تفسير السعدي : ١٠٢ ، ١٠١ / ١

(٢) المحاسب ٢٤ / ٢

خلاصة البحث

خلص البحث إلى أن القول بلحن القراء في بعض قراءاتهم ليس بالقول الصحيح ، ويرجع قولهم باللحن في هذه القراءات إلى عدة أسباب أجملها على النحو التالي :

- موافقة قسم من هذه القراءات للغة من لغات القبائل العربية مع عدم سماع من قال باللحن فيها بهذه اللغة .
- الخلاف النحوي ؛ فقد لحن بعض النحاة القراء ؛ لأن قراءتهم جاءت على وجه يخالف مذهبهم النحوي ، في حين أنها جاءت موافقة لمذهب نحوي آخر ، ولا لحن فيها .
- مجيء قراءة من هذه القراءات غير مؤثة ؛ فقد رويت من مجهول عن مجهول مما يجعلنا لا ننفت إلى القول بلحنها .
- مجيء إحدى القراءات منسوبة ل العاصم ؛ أحد القراء السبعة جاء روایتها الموصوفة باللحن مخالفة للرواية المشهورة عنه مما يشكك في صحة الرواية نفسها .
- جعل وقف القارئ في موضع ما من اللحن ، وهو ليس كذلك إذ يقال فيه : وقف قبيح أو حسن أو غير ذلك .

قائمة المراجع

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، تأليف: أبي السعود محمد بن محمد العمادي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكنى الشنقيطي ، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- التسهيل لعلوم التنزيل ، تأليف: محمد بن أحمد بن محمد الغزناطي الكلبي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الرابعة - لبنان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- تفسير القرآن ، تأليف : أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني ، تحقيق : ياسر بن إبراهيم وغنيم ابن عباس بن غنيم ، الطبعة الأولى ، دار الوطن ، الرياض - السعودية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- الجامع لأحكام القرآن تأليف : أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الشعب ، القاهرة .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تأليف: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبرى ، دار الفكر - بيروت ١٤٠٥هـ .
- الحجة في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن خالويه ، تحقيق : محمد عبد العال سالم ، الطبعة الرابعة ، دار الشرقاوى - بيروت ١٤٠٠هـ .
- الخصائص تأليف : أبي الفتح عثمان ابن جنی ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب - بيروت .
- الدر المصنون في الكتاب المكنون ، تأليف : السمين الحلبي .

- الدر المنثور تأليف: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ، دار الفكر - بيروت ١٩٩٣ م .
- كتاب سيبويه ، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قبر سيبويه ، تحقيق : محمد عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت.
- الكشاف عن حفائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، تحقيق: عبد الرزاق المهدى ، دار إحياء التراث العربى - بيروت .
- المحتب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- المحرر الوجيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافى محمد ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، لبنان ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- معانى القرآن ، تأليف أبي جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، تحقيق : محمد على الصابوني ، الطبعة الأولى ، جامعة أم القرى- مكة ١٤٠٩ هـ .
- مفاتيح الغيب ، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشيافعى ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .